**سنة اولى ماستر علاقات دولية محاضرة رقم 6**

**مقياس: الاقتصاد السياسي الدولي**

 **تأثيرات السوق والاستجابات السياسية**

 في عالم الاقتصاديين المجرد يصف الاقتصاد و غيره من جوانب المجتمع في ميادين مستقلة متميزة. فالاقتصاديون يضعون نظريات عن عالم افتراضي مؤلف من أفراد مستقلين، متجانسين، ذوي أهمية قصوى، وأحرارا وقادرين على الاستجابة لقوى السوق وفقا لما يرونه من مصالحهم الخاصة. فهم يفترضون أن البنية الاقتصادية مرنة وأن السلوك يتغير تلقائيا وبشکل قابل لأن تتنبأ به وذلك استجابة لمؤشرات الأسعار، ويفترضون أن الطبقات الاجتماعية، والولاءات الإثنية، والحدود القومية كلها غير موجودة. وعندما سئل بول صامويلسن Paul Samuelson) الحائز على جائزة نوبل عما هو مفقود في كتابه الشهير أجاب: "صراع الطبقات" وهذا يفسر الأمر تفسيرا جيدأ علىما بأنه كان بوسعه أن يضيف: "الأجناس والدولة - الأمة، وكل التقسيمات الاجتماعية والسياسية الأخرى."

 لقد عبر صامويلسن عن جوهر الاقتصاد ومضامينه للتنظيم السياسي والاجتماعي كما يتصوره الاقتصاديون بقوله: "أجمل فكرة" في نظرية الاقتصاد و هي قانون دیفید ریکاردو (David Ricardo الميزة النسبية. إن مضمون هذا المفهوم البسيط هو أن المجتمع المحلي والدولي يجب تنظيمهما حسب الكفاءات النسبية لكل منهما، ويتضمن ذلك تقسیم عمل عالمي مستند إلى التخصص حيث يستفيد كل مساهم بشكل مطلق حسب مساهمته في المجموع الكلي . إنه عالم يمكن أن يوجد فيه لأكثر الناس فقرا و أقل الأمم موارد موضعا لائقا يقضي في خاتمة المطاف إلى وضع مزدهر. ويفترض أن يكمن الانسجام الأساسي للمصالح بين الأفراد والجماعات والدول وراء نمو وتوسع السوق والترابط الاقتصادي.

 وفي العالم الواقعي المنقسم بين عدد مختلف و أحيانا متضارب من الدول والجماعات، يكون للأسواق تأثير مختلف عن ذلك الذي تتوخاه النظرية الاقتصادية، ويؤدي إلى نشوء ردود أفعال سیاسية قوية. فالفعاليات الاقتصادية تؤثر في الرفاه السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمجموعات والدول المختلفة بشكل متفاوت، والعالم الواقعي میدان لولاءات مستقلة وغالبا ما تكون متضارية وكذلك لحدود سیاسية حيث تحدد تقسيم العمل وتوزيع فوائده القوة والحظ السعيد بقدر ما تحدد ذلك قوانين السوق وعمل آلية الأسعار. إن افتراض وجود انسجام أساسي للمصالح غالبا ما يكون غير صحيح وإن نمو واتساع الأسواق في عالم مشرذم سياسيا واجتماعيا له عواقب عميقة الأثر على طبيعة ووظيفة السياسات الأولية فما هي هذه العواقب التي تؤدي إلى نشوء استجابات سياسية؟

 إن إحدى نتائج اقتصاد السوق على السياسة المحلية والدولية هو أثرها التخريبي على المجتمع، فإدخال قوى السوق وآلية الأسعار في مجتمع يميل إلى أن يطغی بل إلى أن يذيب العلاقات والمؤسسات الاجتماعية التقليدية، وإن منافسة أصحاب الكفاءة تطرد وتستبعد الذين لا يتمتعون بالكفاءة، وتجبر المجتمع على التلاؤم مع الأساليب الجديدة، فالأسواق لها میل کامن للتوسع وجذب كل شيء ليدور في فلكها. فالعقليات الجديدة يجري حفزها باستمرار ويستمر البحث عن موارد جديدة للعرض. وكذلك، فإن الأسواق عرضة للتغيرات والاضطرابات الدورية التي لا يكون للمجتمع سيطرة كبيرة عليها. ويزيد التخصص وما ينجم عنه من تبعبات قابلية العطب والحوادث غير المواتية. وباختصار، فالأسواق تشكل مصدرا قويا للتغيرات الاجتماعية السياسية، كما تنتج استجابات قوية عندما تحاول المجتمعات أن تحمی نفسها ضد قوى السوق ،ولذلك فليس ثمة دولة مهما كانت نزعاتها ليبرالية تسمح بالنمو الكامل غير المنظم لقوى السوق.

 ومن النتائج الأخرى لاقتصاد السوق أنه تؤثر تأثيرا قويا في توزيع الثروة والسلطة أمن المجتمعات و فيما بينها، ومن ناحية نظرية يستطيع الجميع أن يستفيدوا من فرص السوق ليحسنوا أوضاعهم. أما في الواقع العملي، فإن الأفراد والمجموعات أو الدول مختلفة في إمكاناتها ومكانتها لكي تستفيد من هذه الفرص؟ ولذا فإن نمو الثروة وانتشار الفعاليات الاقتصادية في نظام السوق يميلان إلى أن يكونا غير متساويين بحيث تفضل مجموعة أو دولة على غيرها. وهكذا قالدول تحاول أن ترشد قوى السوق وتقودها لفائدة مواطنيها مما ينتج عنه، في المدى القصير على الأقل، عدم التساوي في توزيع الثروة والسلطة بين المشاركين في السوق وتحويل المجتمعات إلى طبقات في الاقتصاد السياسي الدولي.

 ومن النتائج الهامة الأخرى لاقتصاد السوق على الدول أن الترابط الاقتصادي يوجد علاقات قوة بين المجموعات والمجتمعات، فالسوق ليس حياديا من وجهة نظر سياسية؛ فوجوده يوجد قوة اقتصادية يمكن لطرف أن يستخدمها ضد الأخر، والترابط الاقتصادي يوجد نقاط ضعف يمكن استغلالها والاستفادة منها. وكما قال ألبرت هیر شبان: "إن قدرة قطع العلاقات التجارية أو المالية مع أي قطر ...... هي السبب الأساسي للتأثير أو لموقف القوة الذي يحصل عليه أي قطر في أقطار أخرى" وذلك من خلال علاقاته السوقية ) ، ولذلك فإن الترابط الأقتصادي يحدث بدرجات متفاوتة علاقات هرمية وتبعية وقوة بين المجموعات و المجتمعات القومية. وكرد فعل على هذا الأمر تسعى الحكومات إلى أن تزيد في استقلاليتها الخاصة و أن تزيد في تبعية الدول الأخرى لها.

 ويمنح اقتصاد السوق منافع وتكاليف للمجموعات و المجتمعات، فمن ناحية يعزز التخصص الأقتصادي وتقسيم العمل النمو الاقتصادي وزيادة ثروة المشاركين في السوق. ومع أن الأرباح موزعة بشكل غير متساو، إلا أن كل واحد يحصل - بصفة عامة - على فائدة ما من وجهة نظر مطلقة. ولذلك فلا تعزف عن المساهمة في نظام الاقتصاد العالمي إلا قليل من المجتمعات. إلا أن اقتصاد السوق يفرض، من جهة أخرى، تكاليف اقتصادية واجتماعية وسياسية على مجموعات ومجتمعات معينة، حيث يستفيد البعض نسبيا أكثر من الآخرين، وهكذا، فالدول تحاول أن تحمي نفسها وتقلص ما تتحمله هي ومواطنوها من تكاليف. وقد أصبح الصراع بين المجموعات والدول حول توزيع الفوائد و الكلفة ملمحا أساسيا في العلاقات الدولية في العالم الحديث.